معايير تقييم الأداء البرلماني في الأنظمة الديموقراطية

براء احمد إبراهيم
baraaahmedibraheem@gmail.com
أ.د. ابتسام حاتم علوان
dr.ebtisam_h2016@uomustansiryah.edu.iq
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

الملخص

إن الاداء البرلماني هو بمثابة عملية سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية مركبة، تهدف الى تحقيق الديمقراطية والحكم الجيد، واطارها التنظيمي المؤسسات المستقلة وأدوات عملها المساءلة. ولذلك تحتاج عملية تقييم وقياس أداء ووظائف البرلمان الى العديد من المعايير والاسس العلمية المنضبطة التي تساعد على إعطاء قيمة حقيقية للأداء الفعلي للمؤسسة البرلمانية.

وتسعى هذه الدراسة الى التحقق من فرضية مفادها أن هناك معايير عديدة منها القدرة التشريعية، الأداء الرقابي، والشفافية تؤثر تأثيرا إيجابيا بقدرة النظام البرلماني على أداء وظائفه التشريعية والرقابية في النظام السياسي. كما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن عدد من التساؤلات منها، ما هو مفهوم تقييم الأداء البرلماني؟ وما هي المعايير الدولية والعربية لتقييم الأداء البرلماني؟ والى اي مدى يساعد وجود العديد من هذه المعايير والمؤشرات في تقييم الاداء البرلماني في الانظمة الديمقراطية؟ واستخلصت الدراسة ان تقييم الأداء البرلماني يشمل جميع الخطط والأنظمة والمعايير ذات الصلة بالمؤسسة من أجل الحصول على صورة واضحة عن أداء المؤسسة البرلمانية ومستوى التقدم نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية. اضافة الى ذلك، يتطلب تقييم الأداء بعض الأمور الأساسية التي ترفع درجة التقييم إلى مستوى عالٍ من الدقة والموثوقية، وتساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تصحيح الانحرافات.

الكلمات المفتاحية: الأداء البرلماني، المعايير الدولية والعربية، الوظيفة الرقابية والتشريعية، الانظمة الديمقراطية.

Criteria for Evaluating Parliamentary Performance in the Democratic Systems

Prof. Dr. Ibtisam Hatem Alwan
dr.ebtisam_h2016@uomustansiryah.edu.iq
Baraa Ahmed
baraaahmedibraheem@gmail.com

Abstract

Parliamentary performance is a complex political, social, economic, and cultural process that aims to achieve democracy and good governance, and its regulatory framework is independent institutions and accountability tools. Therefore, the process of evaluating and measuring the performance and functions of parliament requires many disciplined standards and scientific foundations that help give real value to the actual performance of the parliamentary institution.

This study seeks to verify the hypothesis that there are many criteria, including legislative capacity, oversight performance, and transparency, that have a positive impact on the ability of the parliamentary system to perform its legislative and oversight functions in the political system. This study will also attempt to answer a number of questions, including: What is the concept of evaluating parliamentary performance? What are the international and Arab standards for evaluating parliamentary performance? To what extent does the presence of many of these standards and indicators help in evaluating parliamentary performance in democratic systems? The study concluded that the evaluation of parliamentary performance includes all plans, systems and standards related to the institution in order to obtain a clear picture of the performance of the parliamentary institution and the level of progress towards achieving its strategic goals. In addition, performance evaluation requires some basic matters that raise the degree of evaluation to a high level of accuracy and reliability and help in making informed decisions regarding correcting deviations.

Keywords: Parliamentary Performance, International and Arab Standards, Oversight and Legislative Function, Democratic Systems.

المقدمة

ترتبط الفعالية بدور البرلمانات في الحياة السياسية بشكل عام والديمقراطية بشكل خاص ، لأنها مؤسسات مصممة للسيطرة على النزاعات الاجتماعية وتمثيل مصالح المجتمع في السياسة العامة. لأداء هذه الوظيفة ، تؤدي البرلمانات وظائف تشريعية ، وتعبر عن المصالح وتمارس سيطرة أخرى على السلطة التنفيذية حتى لا تسيء استخدام سلطاتها. ويجب أن يكون قياس فعالية النشاط البرلماني في هذه المجالات ، من ناحية ، نسبيا ، ومن ناحية أخرى ، قابلا للتطبيق. ومع الوقت، ظهر توافق دولي حول مجموعة من المعايير والمؤشرات في مجالي حقوق الإنسان والانتخابات ممكن ان تساهم في الوصول الى معايير الاداء الحقيقي للبرلمانات الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن برلمانات عدة تحاول اليوم تحسين أدائها وذلك من خلال زيادة نسبة الانفتاح والاستقلالية والمساءلة والاستجابة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال وضع مصفوفة تساعد على تقييم فعالية البرلمان واعتباره آلية مؤسسية لتطوير الديمقراطية من خلال تعزيز قدرة المشرعين على صياغة السياسات والسيطرة على عمل الحكومة لتحقيق أفضل عائد على الموارد العامة والتوزيع الأمثل للثروة الوطنية وأنسب نظام من الأدوات للحفاظ على الاستقرار كأساس للتنمية.

إشكالية البحث

بالرغم من عراقة التجربة البرلمانية وتاريخها الطويل في العديد من الدول الديمقراطية إلا أن محاولات تقييم وقياس أداء وظائف البرلمان تحتاج الى العديد من المعايير والاسس العلمية المنضبطة التي تساعد على إعطاء قيمة حقيقية للأداء الفعلي للمؤسسة البرلمانية .

فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها هناك معايير عديدة منها القدرة التشريعية ، الأداء الرقابي ، والشفافية تؤثر تأثيرا إيجابيا بقدرة النظام البرلماني على أداء وظائفه التشريعية والرقابية في النظام السياسي .

منهجية البحث

أعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي النظمي ، وذلك من اجل دراسة النظام البرلماني بمفهومه وادائه ومعايير تقييمه بأسلوب تحليل نظمي علمي.

المبحث الاول

مفهوم تقييم الأداء البرلماني

يعد البرلمان بمثابة حجر الزاوية في الأنظمة الديمقراطية، فمن خلاله تتحقق المشاركة في السلطة، ويناط به الدور الأساسي في ضبط أداء السلطة التنفيذية من خلال ممارسة رقابة فاعلة على الحكومة، بهدف ترشيد هذا الأداء، والحفاظ على المال العام، ومنع الفساد، كما يساهم في رسم السياسات العامة، ويسهر على احترام الدولة المواثيق والاتفاقات الدولية التي التزمت بها، الأمر الذى أصبح أحد المعايير الهامة في العلاقات الدولية، لهذا، فإن الاداء البرلماني هو بمثابة عملية سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية مركبة، لها أهدافها الكلية (الديمقراطية والحكم الجيد) واطارها التنظيمي (المؤسسات المستقلة) وأدوات عملها (المساءلة)، وللحديث عن ذلك سنتطرق الى :

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء

تم استخدام مفهوم التقييم تاريخيا من قبل مجموعة من علماء النفس من مكتب الخدمات الاستراتيجية الأمريكي ، الذين تم تكليفهم باختيار أشخاص مؤهلين لأداء واجبات خاصة في الخارج خلال الحرب العالمية الثانية ، وظهر هذا المفهوم لأول مرة في كتاب " تقييم الانسان " الذي نشره هذا المكتب في العام (١٩٤٨) ، وبعد نهاية الحرب قام هؤلاء العلماء بدمج هذا المفهوم في دراساتهم وظهرت كمصطلح يدخل في تخصصات متعددة ، بما في ذلك المجالات السياسية والإدارية ، فيعرف التقييم هو عملية بحث تطبيقية لجمع وتحليل الأدلة التي ترشدنا إلى تحديد أو تقييم أو الحكم على البرامج أو السياسات أو الجودة أو الخطط أو المنتجات أو القيم أو الأشخاص (قنديل ٢٠٠٨، ٢١١). كما يعرف التقييم أيضا بأنه (نشاط مبني على أساس علمي يهدف الى تقييم الأنشطة المتعلقة بالسياسة العامة وتأثيرها والبرنامج الفعلي المصاحب للتقييم) (لبيب ٢٠١٢، ٥٨). ويعرف خيري عبد القوي التقييم على إنه (اتباع الإجراءات لتحديد ما إذا كانت السياسة العلمة تستحق التنفيذ أو الاستمرار ، أي أن التقييم يستخدم لتحديد احتمال نجاح سياسة عامة محددة كبديل أفضل لحل مشاكل محددة) (عبد القوي ١٩٥٨، ٢٣٠) ، كما يعرف المصرف الدولي عام (٢٠٠٤) التقييم بأنه التقدير المنظم او الموضوعي لبرنامج أو سياسة أو مشروع ، بما في ذلك تصميمه وتنفيذه ونتائجه (قنديل ٢٠٠٨، ٢١١). يعرف التقييم أيضا بأنه عملية قياس العمل ومقارنته بالنتائج المحققة بناء على معايير محددة مسبقا للأداء ، ولنجاح عملية التقييم يجب أن تكون المعايير المحددة واضحة ومفهومة (شيحا ١٩٨٥، ٢٤٠). كما يعرف التقييم أيضا بأنه إعطاء قيمة وصفية لأداء المؤسسة من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع (أشكناتي ٢٠٠٦، ٢٥).

اما مصطلح الأداء يعرف بأنه يعكس الصورة التي تستخدمها المؤسسة لمواردها حتى تتمكن من الوصول إلى النتيجة النهائية التي تسعى إلى الوصول إليها اعتمادا على أنشطة تلك المؤسسة ، وهو يستعمل على نطاق واسع في العديد من المجالات ويقاس بمدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المخطط والمعدة مسبقاً (Wu 2009 , 8). ويرتبط الأداء بالأهداف المخطط لها التي تحاول المنظمة تحقيقها (داود ٢٠١٧، ١٥). ويجب أن يركز الأداء على الهدف النهائي للمنظمة ، وهو مستوى النجاح في تحقيق الهدف ، وكفاءة الإنجاز هي الهدف النهائي للأداء الجيد (القريشي ٢٠٠٩، ١٩٩)، كذلك يعرف الأداء بأنه الاعمال والمهام التي تؤديها المؤسسة ، وكذلك النتائج الواقعية المحققة ، والمسؤولية عن تحقيق أهداف المؤسسة باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية (حسين ٢٠١٦، ٢٠). ويعرف الأداء أيضا بأنه درجة الإنجاز واتمام المهام التي يتكون منها عمل

الفرد ، فهي تعكس الطريقة التي يحقق بها الفرد متطلبات عمله ، وغالبا ما يكون هناك خلط بين الأداء والجهد ، ويشير الجهد الى الطاقة المستهلكة، بينما يتم قياس الأداء بناء على النتائج المحققة (الكساسبة ٢٠١١، ٧٧).

ان الأداء هو التركيز الرئيسي الذي تهتم به المؤسسة لقيام مواردها البشرية لأداء وظائفها بفعالية ، فأنها تسعى الى تقييم أداء الفرد من اجل إيجاد قوة وضعف المساهمة التي يقدمها الفرد للقدرة التي تم تكليفه بتحقيقها أو أدائها، ويصف الاقتصادي الأمريكي إدموند فيشر ومساعديه تقييم الأداء بأنها عملية يتم فيها تحديد المساهمة التي يقدمها الفرد لمنظمة ما في فترة زمنية محددة (بن شمسة ٢٠١٨، ٩٠). و يستخدم الأداء على نطاق واسع في العديد من المجالات ، ولكن غالبا ما يتم قياسه من خلال مدى تحقيق المنظمة لأهدافها المخطط لها مسبقا (Wu 2009, 98).

يظهر التتبع التاريخي لعملية تقييم الأداء أنها ممارسة قديمة عرفت في الحضارات السابقة ، وتتطور مفاهيمها مع تطور طرق القياس وتطور الفكر الإداري العام ، وتشمل هذه الحضارات حضارة بلاد ما بين النهرين ، حيث توضح الوثيقة السومريين القدماء وأسسها وقواعدها وخاصة عملية تقييم الأداء. اعتمدت الحضارة الصينية القديمة اعتماد أنشطة التنظيم الإداري ، وخاصة في تنفيذ التعليمات الصادرة عن المراكز الإقليمية التابعة لها ، وممارسة فن الإدارة بشكل عام في العملية ، وقد اعتمدت حضارة وادي النيل اعتماد أنشطة التنظيم الإداري ، وخاصة في تنفيذ التعليمات الصادرة للمراكز الإقليمية التابعة له. قياس والتنبؤ بأداء الشخص الذي يشغل منصبا بينما تتميز الحضارة بتطور العلوم والتكنولوجيا ، بدأ الإنسان في التفكير فيما يحدث من حوله وتقييم أداء الآخرين. ظهرت حركة الإدارة العلمية ، وركزت على أساليب الإدارة العلمية ، ثم على تصميم العمل. في حين تم استخدام عملية تقييم أداء الموظف كأحد وسائل إعادة تصميم العمل ، فقد تمكنت كلية العلاقات الإنسانية من مزج المعايير الموضوعية والسلوكية عند تقييم الأداء ، حيث عكست اهتماما خاصا بعملية تقييم الأداء من خلال الإيمان بالمبادئ التي تقود المنظمات إلى رؤية الموارد البشرية كإنسان أولا والعامل ثانيا (الهيتي ٢٠١٠، ١٩٦).

لقد اختلف الباحثون في تعريفهم لتقييم الأداء بسبب الاختلافات في اختصاصاتهم وكيف ينظرون إلى الأمور من زواياهم الخاصة ، فينظر الى تقييم الأداء بأنه القياس الموضوعي لحجم ومستوى ما يتم تحقيقه بالمقارنة مع ما يجب القيام به كميا ونوعيا (شاويش ٢٠٠٥، ٨٧). كما ان تقييم الأداء يستعرض جهود الموظفين على جميع المستويات الإدارية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتحسين مستوى الأداء ، بناء على

معايير من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وبناء على استراتيجيات تقييم الأداء مثل الموجهين والمراقبين والمسؤولين، ويزود تقييم الأداء المؤسسات بتغذية عكسية حول الأداء للتخطيط للمستقبل وتطويره ، بالإضافة إلى الوثائق الداعمة للقرارات المتعلقة بالمسائل الإدارية والمالية (المطيري ٢٠١٠، ١٢). كما ان تقييم الأداء ليس فقط لتحديد أداء المؤسسة ، ولكن أيضا لتحقيق التطوير والتحسين المستمر لأداء المؤسسة ، كما انها عملية تطلعيه للمستقبل (عبداللطيف واخرون ٢٠١٧، ٢٩٥) ، كما يشمل تقييم الأداء جميع الخطط والأنظمة ذات الصلة بالمؤسسة من أجل الحصول على صورة واضحة عن أداء المؤسسة ومستوى التقدم نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية (منازل ٢٠١٨، ٣). ويتطلب تقييم الأداء بعض المتطلبات الأساسية التي ترفع درجة التقييم إلى مستوى من الدقة والموثوقية ، وتساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تصحيح الانحرافات ، وتحديد المسؤولية ورفع النتائج إلى المستوى المطلوب ، وتشمل هذه المتطلبات الإجراءات الموضوعة للتقدم المحرز في عملية تقييم الأداء بين الوحدات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل المؤسسي (الكرخي ٢٠١٦، ٣١).

ان تقييم الأداء يحدد مستوى تنفيذ أنواع مختلفة من الأنشطة المادية والبشرية على حد سواء ، من اجل تحقيق الخطوات اللازمة والفعالة للقضاء على الاختناقات وزيادة كفاءة استخدام مواردها عن طريق الحد من الهدر والخسائر وتحقيق الأهداف بشكل اكثر فاعلية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال ربط نتائج البرنامج بالأهداف والغايات التي يتعين تحقيقها من خلال البرنامج ، وبالتالي فان تقييم الأداء يعد خطوة أساسية على صعيد العملية الرقابية لكي ترتبط بجوهرها مقارنة الأداء الفعلي مع المؤشرات المحددة سلفا (الدوري ٢٠١٣، ١٨). لذلك يستخدم تقييم الأداء لتحديد نجاح تحقيق الأهداف المحددة قبل اعتماد أو تنفيذ سياسة أو برنامج معين ، ولمقارنة النتائج التي تم الحصول عليها من تنفيذ سياسة أو برنامج معين بالنتائج المتوقعة ، ولمقارنة النتائج مع قيد التقييم لتحديد احتمالية استمرار السياسة أو البرنامج. بمعنى آخر ، يمكن إجراء تقييمات للبرامج والسياسات العامة قبل التنفيذ أو أثناءه أو بعده (الحميري وارزوقي ٢٠١٨ ، ٢٤٤).

كذلك يمثل تقييم الأداء جميع الأنشطة والدراسات التي تهدف إلى تحديد مستوى العلاقة بين الموارد المتاحة للمؤسسة وكفاءة استخدام هذه الموارد من قبل تلك المؤسسة ، وكذلك دراسة تطور العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها خلال فترة معينة وبشكل لائق أو خلال فترة معينة من خلال إجراء مقارنات تستند إلى معايير ومعايير معينة بين أهداف هذه الأنشطة وما تم تحقيقه بالفعل (الكرخي ٢٠١٦، ٣١) ، كما يعرف تقييم الأداء بأنه العملية التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات التي تساعد على تحليل وفهم تقييم

مستوى الأداء ، ومعرفة مدى الفعالية في أداء المسؤوليات والواجبات الآن وفي المستقبل. ولهذا تحتاج الى معرفة كل هذه الكفاءات حتى تتمكن المؤسسة من استخدام هذه الكفاءات والطاقة على النحو الأمثل لتحقيق أهدافها التنظيمية المستقبلية (الكلالدة ٢٠٠٨، ١٨٣). وتبرز أهمية تقييم الأداء على نطاق واسع في المؤسسات الحديثة لأن تقييم الأداء هو أداة مراقبة مهمة للغاية فيما يتعلق بأداء المؤسسة من خلال تصحيح الخطة الاستراتيجية لتلك المؤسسة. ويكشف تقييم الأداء ليس فقط نقاط القوة التي تمتلكها تلك المؤسسة ولكن نقاط الضعف أيضا التي تعاني منها ، ولا يعمل تقييم الأداء على الكشف عن مدى التقدم والتأخر في تلك المؤسسة فحسب بل يكشف أيضا عن القوة التي تتمتع بها تلك المؤسسة حيث تعمل على التحقق من مدى تحقيق الأهداف المخطط لها و الفاعلية المنظمة في تحقيق تلك الأهداف (الراوي ١٩٩٩، ٣٧). وأيضا تبرز أهمية تقييم الأداء دوره الحيوي في اغلب المؤسسات حيث يعكس تقييم الأداء الرصد الحيوي للمؤسسات ، كما أنه بمثابة دليل لاتخاذ القرارات الإدارية التي تؤدي إلى إقرار دورها على المستوى التنظيمي ، حيث ان تقييم الأداء هو عملية متكاملة لعملية الإدارة ، وهي لا تقل أهمية من عمليات الإدارة الأخرى ، مثل اتخاذ القرار وتشكيل الفريق والمهام الأخرى ، حيث إنها نشاط مهم تؤديه المؤسسات التي ترغب في تحقيق النجاح في جوانب متعددة (الظاهر ٢٠٠٩، ١٨١) ، من خلال ما تقدم يتجلى مفهوم تقييم الأداء ببعض النقاط الأساسية التي اتفقت عليها التعاريف منها:

١ –تقييم الأداء يعمل على تحديد معايير ومؤشرات للأداء المتوقع بالإضافة الى قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع الأهداف الموضوعة مسبقا.

٢ –يسهم تقييم الأداء في توفير المعلومات اللازمة لمختلف المستويات الإدارية وذلك لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التي تكون مستندة على حقائق علمية وموضوعية.

٣– ان عملية تقييم الأساس تعتبر حلقة من الحلقات الأساسية في الإدارة الاستراتيجية التي تعمل على تحسين أداء المؤسسات من خلال التغذية العكسية وبيان مدى كفاءة وفاعلية المؤسسة في تحقيق أهدافها المنشودة ، بالإضافة الى تشخيص وتأشير الانحرافات في المؤسسة لغرض معرفة أسبابها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح عمل المؤسسة.

المطلب الثاني : مفهوم الأداء البرلماني

يعرف البرلمان بأنه اصطلاح في اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية تم العثور عليه في القرن الثالث عشر ، للإشارة إلى أي اجتماع لأغراض المناقشة ، واصل الكلمة (parliament) بالفرنسية ، او المكان الذي

عقد فيه اجتماع ، إما في الإنجليزية فقد اطلقت على اعلى هيئة تشريعية والتي تتكون من مجلسين (رحيم وناجي ٢٠١٢، ٧). ويعرف النظام البرلماني بأنه نظام يمنح الرئيس أو الملك الحق في ممارسة السلطة التنفيذية أو لرئيس الدولة من خلال وزارة مسؤولة أمام البرلمان المنتخب من قبل الشعب ، ويعترف بحق الحكومة في مطالبة الملك أو الرئيس بحل البرلمان والتقدم إلى الشعب بشكل جديد من الانتخابات (البشير ٢٠٢١، ٣٢). وان البرلمان في شكله الأصلي قائما على ثلاثة أشياء وهي : ثنائية السلطة التنفيذية والفصل المرن بين السلطات من خلال التعاون والتوازن بينهما (زهاوي ٢٠١٥، ٤٤)، . وكل دول العالم بغض النظر عن نظامها تضع قواعد عامة تستند الى مبدأ الفصل بين السلطات فيما يتعلق ان البرلمان هو مكان تشريعي ، أي انه المكان الذي تنشأ فيه القوانين التي تحكم الدولة والمجتمع ، ومكان يناقش فيه موازنة الدولة وأيضا هو مكان لا يستطيع رئيس الدولة تجاوزه في الموافقة على التعيينات الرئيسية للبلاد (شميت ٢٠٠٨، ٣٧). ويعرف البرلمان بأنه مؤسسة سياسية تتكون من مجلس واحد أو أكثر ، يضم كل منها عددا معينا من الأعضاء ، يتمتع مجملها بسلطة اتخاذ قرارات ذات أهمية متفاوتة. كما يعرف البرلمان أو مجلس النواب أو مجلس الشعب أيضا بأنه الهيئة التشريعية التي تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية وتكون مختصة حسب الأصل في جميع الممارسات التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات ، وبالتالي فأن البرلمان يتكون من مجموعة من الأشخاص تسمى ممثلي الشعب او النواب الذين يتم ادخالهم للبرلمان بالوسائل الديمقراطية عن طريق الانتخاب او الاقتراع العام السري والمباشر (عمران ٢٠١٦، ٦٠).

وترتبط الفعالية بدور البرلمانات في الحياة السياسية بشكل عام والديمقراطية بشكل خاص ، لأنها مؤسسة الهدف منها السيطرة على النزاعات الاجتماعية وتمثيل مصالح المجتمع في السياسة العامة، ولأداء هذه الوظيفة ، تؤدي البرلمانات وظائف تشريعية تعبر من خلالها عن تلك المصالح وتمارس سيطرة أخرى على السلطة التنفيذية حتى لا تسيء استخدام سلطاتها. لذا تمارس هذه المؤسسة عددا من الوظائف تتراوح في مجالها ونطاقها من دولة إلى أخرى ، وذلك حسب الإطار الدستوري السائد ، وطريقة توزيع إمكانات الحكومة اعتمادا على درجة تطور الديمقراطية ، وقوة البرلمانات وكفاءة أعضائها (الأحمد ٢٠٠٨، ٥). كما ويشير مجموعة الازمات الدولية الى ان البرلمان هو المؤسسة الأكثر أهمية في الاطار الرقابي لأنه قادر على اصلاح جميع مجالات الحكم (Albadry 2014, 50).

المؤسسة التشريعية في الماضي اقتصر أدائها على تشريع القوانين التي تنظم العلاقة بين الدولة والمواطنين ، تاركة تنظيم الشؤون الخاصة للمواطنين الى احكام العرف والمعايير القضائية ، ولكنها استطاعت بعد تشكيل

المجالس التمثيلية توسيع أدائها الى ابعد من مسائل الإدارة العامة ، ومع توسع نطاق التمثيل ونمو الوعي العام ، بدأوا المواطنين في ادراك قوتهم والحاجة الى التدخل من خلال ممثليهم في حل اهم القضايا التشريعية ، كل هذا ضاعف أداء المؤسسة التشريعية (كارفيلد ١٩٦٣، ٢٣١)، ولكي تصبح السلطة التشريعية ثقلا موازنا للسلطة التنفيذية ، يجب أن تتمتع بسلطات واسعة ، وإلا فهي مجرد واجهة شبه برلمانية لنظام استبدادي ، وحتى النظرية الديمقراطية الليبرالية تشير إلى أن البرلمان يجب أن يتمتع بسلطة سياسية ، ويجب على الحكومة ببساطة تطبيق القوانين التي صوت النواب لصالحها (دوفرجيه ١٩٩٢، ١١٦).

فيما يتعلق بوظائف المؤسسة التشريعية فأنها المؤسسة التمثيلية الرئيسية في الدولة ، وبالتالي فهي المسؤولة عن تمثيل مختلف قطاعات المجتمع ، وصياغة مصالح هذه القطاعات من المجتمع في السياسة ومراقبة تنفيذ هذه السياسة ، وبشكل عام فإن المؤسسة التشريعية مسؤولة عن ضمان وكفالة حقوق المواطنين (ربيع ٢٠٠٩، ٧٣)، ومن هذا المنطلق فأن المؤسسة التشريعية تقوم بالوظائف الأساسية الاتية :

١- التشريع : كما هو معلوم ، فأن الوظيفة الأساسية للمؤسسة التشريعية هي تشريع القوانين ، وفي أداء هذه الوظيفة فهي لا تخلو من جميع القيود ، ولكنها تتبع احكام الدستور في الشكل والموضوع ، فمن الجانب الدستوري فيجب عليها تشريع قوانين دستورية ولا تخرج عن مضمون الدستور ، أما من الجانب الشكلي يجب ان يلزم اتباع الشكليات التي يحددها الدستور قبل إصدار القانون ، وسن التشريع لابد ان يمر بعدة مراحل تقتضيها نصوص الدستور ، وهذه المراحل هي الاقتراح والمناقشة والتصويت والإصدار والنشر ولكل مرحلة إجراءاتها وقواعدها الواجب اتباعها (المحمدي ٢٠٢١، ٦٥)، وتعتبر العملية التشريعية عاملا مهما في عمل المؤسسة التشريعية ، حتى لو تم طرحها في الأصل من قبل المؤسسة التنفيذية وتم صياغتها من قبل أعضاء المؤسسة التشريعية نفسها كممثلين للشعب ، لذا فهم مسؤولون عن دراسة التشريعات والتصديق عليها ، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من السهل تحمل هذه المسؤوليات ، لأنها تتطلب معرفة وخبرة من الهيئات التشريعية في مجالات عديدة ، مع مراعاة تعقيد المجتمع الحديث وتفاصيل الموضوعات القانونية ، بالإضافة إلى أنها تتطلب هيئة تشريعية قوية ودعم إداري يسمح لأعضاء هذه الهيئة بأداء وظائفهم التشريعية ، ويشمل هذا الدعم توفير المتخصصين وإعداد الدراسات المتعلقة بالقوانين والقرارات القضائية في المجالات القانونية المحددة ، و عندما تقدم المؤسسة التنفيذية قانونا غالبا ما يتعين على الإدارات البرلمانية إن تحضر أعضاء البرلمان لمناقشة القوانين وتعديلها (كنعان ٢٠١٤، ٦). وبالتالي ، فإن المؤسسة التشريعية تشرع القوانين او تقرها ، وتلغي القوانين التي لا تتوافق مع الزمن وتعتمد القوانين التي تتوافق مع الظروف الحديثة المتغيرة ،

وتتمتع المؤسسات التشريعية في العديد من البلدان بسلطات كاملة أو جزئية لتعديل الدستور وبهذا يكون لها مشاركة في عمل القانون الدستوري (كارفيلد ١٩٦٣ ، ١٠٨).

٢- الرقابة : تمارس المؤسسة التشريعية الى جانب التشريع وظيفة الرقابة التي تتعدد وسائلها (خيرجة ٢٠١٤، ١٤)، ويقصد بالرقابة البرلمانية (بشكل عام) في النظام السياسي هي مجموعة من السلطات التي تستخدمها الدولة (بمعنى واسع) لضمان الامتثال للقانون من قبل الهيئات الخاضعة للرقابة (الأحمد ٢٠٠٨، ١٠). فالرقابة بشكل عام هي مرادفة للتدقيق وهو " يتضمن مراقبة الأنشطة التنفيذية من اجل الكفاءة والنزاهة والإخلاص" (Ken 2012, 57). وتعرف الرقابة البرلمانية بأنها دراسة وتقييم الإجراءات الحكومية مقرونة بحق البرلمان في ان يصدر احكاما بحق هذه الإجراءات قد تقود الى سحب الثقة منها (عمران ٢٠٠٨، ٨). وتنبع أهمية الرقابة البرلمانية الى افتراض ان المؤسسة التشريعية تمثل الشعب وان المؤسسة التنفيذية من المفترض ان تكون مسؤولة عنه، لكن هذا لا يعني إن المؤسسة التشريعية تطغى على اعمال المؤسسة التنفيذية بل إن وظيفة الحكم هي للمؤسسة التنفيذية لأن البرلمانات غير صالحة لأداء الوظائف التنفيذية إنما يقتصر دورها على المحاسبة والرقابة ناهيك عن دورها التشريعي (الزهيري ٢٠١٦,١٦).

وتحتاج الرقابة البرلمانية الناجحة على اعمال المؤسسة التنفيذية الى أدوات قانونية وتحتاج هذه الأدوات الى استخداما مناسبا وبكفاية عالية من اجل تحقيق اهداف الرقابة البرلمانية ومن هذه الأدوات(السؤال ، الاستجواب ، التحقيق البرلماني ، المسؤولية السياسية) (رأفت وإبراهيم ٢٠١٢، ٣٦٨) . وعن طريق هذه الآليات تعتبر الرقابة البرلمانية حجراً اساسياً في البرلمانات الديمقراطية.

٣- الوظيفة المالية : الوظيفة الثالثة للمؤسسة التشريعية هي مراقبة الشؤون المالية للدولة والسيطرة على إنفاقها ، وتحديد الطرق التي يمكن بها زيادة الضرائب ووسائل صرفها (كارفيلد ١٩٦٣، ١٠٨)، ومن اهم المسائل المالية التي تقوم بها المؤسسة التشريعية الموافقة على موازنة الدولة و الموافقة على النفقات الإضافية بعد دراستها ومناقشتها تفصيلا ، وتثير هذه المناقشة استعراض تصرفات الحكومة بأكملها في مخالف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية ، وتتاح لأعضاء المؤسسة التشريعية بمناسبة بحث الميزانية الإدلاء بمقترحاتهم والتعبير عن رغباتهم فيما يتعلق بطريقة إدارة المرافق العامة . ولذلك، فأن الوظيفة المالية للبرلمان مهمة للغاية لأنها تتعلق بالمال العام وتحصيل الإيرادات والنفقات العامة (الليلة ١٩٦٣، ٩٢٠) ، ومنه يحق للبرلمان فرض الرقابة على الحكومة في كيفية تحصيل المال وطريقة انفاقه من خلال الموافقة على مشروع الموازنة العامة.

المبحث الثاني

المعايير الدولية والعربية لتقييم الأداء البرلماني

ترتبط الفعالية بدور البرلمان في الحياة السياسية العامة ، ولاسيما في الديمقراطية ، لأنها مؤسسة تهدف الى تنظيم النزاعات الاجتماعية وتمثيل المصالح الاجتماعية في السياسة العامة. ولأداء هذه الوظيفة ، يؤدي البرلمان مهام تشريعية تعبر عن تلك المصالح وأخرى رقابية على السلطة التنفيذية حتى يضمن عدم إساءة استخدامها للسلطة. ويجب ان يكون تقييم البرلمان في هذه المجالات نسبيا من ناحية و قابلا للتطبيق من ناحية أخرى.

المطلب الأول : المعايير الدولية للتقييم البرلماني

ظهر نوع من التوافق الدولي حول بعض المبادرات الأولية في سبيل الوصول الى معايير واضحة للبرلمانات الديمقراطية. وتجدر الإشارة الى ان العديد من البرلمانات تحاول اليوم تحسين أدائها ، وتعتبر مجموعة من المنظمات البرلمانية والدولية أن تطوير هذه المعايير من شأنه أن يسهم في جهود البرلمانات في مجال التقييم والإصلاح والتنمية ، ويعد عام ٢٠٠٤ بداية لبعض المبادرات الأكثر تنظيما على الجانب الدولي لمحاولة تطوير قائمة معايير البرلمانات الديمقراطية ، إذ قدم معهد البنك الدولي والرابطة البرلمانية لدول الكومنولث " المعايير البرلمانية للتشريعات الديمقراطية " ، ثم تم عقد الحلقات الدراسية وورش العمل والمؤتمرات للقيام بخطوات إيجابية لوضع معايير البرلمان الديمقراطي ، ويعد المؤتمر الدولي حول معايير البرلمانات الديمقراطية وأطر تقييمها الذاتي المنعقد عام ٢٠١٠ ، خطوة مهمة في هذا المجال (Daivd 2006). ولقد عدت هذه المنظمات البرلمانية مجموعة من الدراسات المرجعية أدت الى وضع مستندات تضم مبادئ عدة لقيت دعم واستحسان من المنظمات البرلمانية والدولية منها الاتحاد البرلماني الدولي ، والرابطة البرلمانية لدول الكومنولث ، والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية ، والمنتدى البرلماني لمجموعة الجنوب الافريقي للتنمية ، ومنظمة الامن والتعاون في أوروبا ، وتمثلت مجالات الاهتمام في : الوظيفة التمثيلية للبرلمان ، والإجراءات البرلمانية ، وضمان استقلالية وفاعلية ومساءلة البرلمان ، الى جانب الخدمات البرلمانية ، والبرلمان ووسائل

الإعلام (عبد الرزاق ٢٠٢٠، ٢٧) ، يمكن استعراض بعض المحاولات الجادة و المقترحات لوضع معايير تقييم أداء البرلمان الديمقراطي ، من خلال بعض التجارب الدولية التالية:

١ –الاتحاد البرلماني الدولي IPU حدد معايير وقيم أساسية لتقييم أداء البرلمان الديمقراطي ، ويؤكد ان البرلمان القوي هو البرلمان الذي يضع هذه المعايير موضع التنفيذ. حيث قدم ٦ معايير للبرلمان الديمقراطي، وهي (Evaluating 2008, 5) :

–التمثيل في البرلمان : بمعنى ان يكون معبرا وممثلا عن المواطنين و فئات المجتمع ، ويتحقق ذلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة ، وتكافؤ الفرص للجميع ، وتهيئة بيئة مناسبة تعزز المشاركة السياسية.

–الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية : من خلال اتباع إجراءات منهجية لمساءلة السلطة التنفيذية ، وتزويد اللجان بصلاحيات وموارد مناسبة.

–القدرة التشريعية للبرلمان : للوصول الى برلمان ديمقراطي لابد من أن يكون هناك أداء فعال لوظائف التشريع ، والقدرة على تناول موضوعات تستحوذ على اهتمام كبير من جانب افراد المجتمع.

–الشفافية وإمكانية الوصول للبرلمان : بمعنى ان يكون برلمانا مفتوحا امام المواطنين وشفافا في إدارة اعماله ، من خلال إجراء الجلسات العلنية واذاعتها ، وتقديم معلومات للمواطنين عن اعمال البرلمان ، وأن يكون معبرا عن كافة المواطنين و فئات المجتمع ويلتزم بمبدأ تكافؤ الفرص لأعضائه.

–مساءلة البرلمان : بمعنى ان يخضع البرلمان و اعضاءه للمساءلة من الرأي العام عن أدائهم البرلماني ، وذلك لضمان نزاهة الأداء.

–مشاركة البرلمان في السياسة الدولية : من خلال توافر مشاركة فعالة من البرلمان في الشؤن الدولية.

٢– الرابطة البرلمانية لدول الكومنولث CPA قامت بتجميع وتدوين مجموعة من المعايير في عام ٢٠٠٦ لتعكس حسن الكومنولث للممارسة الديمقراطية. وتتألف المعايير الاصلية من ٨٧ مؤشرا ، وقد صاغها برلمانيون يمثلون مختلف مناطق الكومنولث ، وضمت هذه المعايير هياكل المؤسسة التنظيمية والمهام المكلف بها ، بالإضافة الى استعراض إجراءات العمل البرلماني (Commonwealth Parliamentary 2018, 1).

–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أكد أنه للوصول للبرلمان الديمقراطي لابد من التركيز على المعايير التالية (التطوير البرلماني ٢٠٠٣، ٦) : –الإصلاح الدستوري ودعم أطر العمل الدولية : وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات النيابية في صياغة أو تعديل أو سن القوانين التي تؤثر على دستور

الدولة وسلطات البرلمان ويشمل تقديم الدعم لصياغة القوانين أو مراجعة أصول الإجراءات ، ففي الكثير من بلدان العالم يعتبر هذا المجال هو المجال الأول لتطوير أداء البرلمان.

-بناء القدرات للأعضاء والموظفين : من خلال تدريب الأعضاء على القضايا المتعلقة بوظائفهم وادوارهم ومسئولياتهم وكذلك تنمية المهارات المهنية.

-التطوير المؤسسي : من خلال تعزيز النظام الداخلي للبرلمان من خلال تحديث الكيانات والأنظمة والعمليات وتطوير عمليات تشريع القوانين أو إضفاء صفة الاحترافية على الوظيفة المدنية التشريعية.

-المبادرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي : تبني الأنشطة التي يكون هدفها الرئيسي تحقيق التوازن ما بين الجنسين في القيادات السياسية ، والتأثير على دور البرلمان في تطوير تشريع القوانين ذات الحساسية لمسألة النوع الاجتماعي.

-العمل مع المجتمع المدني وأجهزة الاعلام : تبني الأنشطة التي تركز على المجتمع المدني وأجهزة الاعلام التي قد تتفاعل مباشرة مع البرلمان والعملية البرلمانية وان يكون لها تأثير مباشر عليهما.

-تقوية الأحزاب السياسية : من خلال دعم قدرات أعضاء وقيادات الأحزاب ، والتركيز على تعزيز الهياكل والعمليات الداخلية للأحزاب ، وتحقيق التكامل ما بين الآراء المتعددة من اجل تحسين مدى فاعلية البرلمان.

-تطوير السياسات : من خلال تقديم المساعدة للبرلمانات في تحديد الأولويات والتشريعات ، وهذا له أهمية في التأكيد على ان الديمقراطية ستكون لها نتائج إيجابية على أداء البرلمان.

٣- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية NDI قام بتطوير النموذج الأول للتقييم البرلماني ، والذي تم إنشاؤه كمجموعة من المعايير لتقييم أداء البرلمان الديمقراطي وهذه المعايير هي : الإصلاح الدستوري ، النزاهة العامة والشفافية ، اللجان وجلسات الاستماع العامة ، الاجراء التشريعي ، المعلومات العامة والوصول ، العلاقات الانتخابية ، الأحزاب و التجمعات السياسية ، والتربية المدنية ومشاركة المواطنين (Guidebook 2001, 4).

٤ -الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية APF أنشأت معيارا يعتمد الى حد كبير الى المعيار الذي وضعته اتفاقية السلام الشامل ، وقامت الجمعية بتعميق معيار اتفاقية السلام الشامل في المجالات المتعلقة بالانتخابات ، وتحتوي على ١١٧ معيار حيث يعتبر هذا النموذج اقرب الى دليل الممارسات الجيدة لتمكين البرلمانات (Denilson 2015, 4).

٥- معهد البنك الدولي WBI سعى الى تحسين قدرة البرلمانات على أداء وظائفها (التمثيل ، التشريع ، الرقابة) وفق نحو فعال ، وجعلها اكثر كفاءة واستجابة وانفتاح ، حيث قدم معهد البنك الدولي World Bank Institute ثلاثة معايير لتعزيز القدرات البرلمانية وهي (World Bank Institute 2013) :

-تعزيز وتحسين القدرات الفردية لأعضاء البرلمان والموظفين الفنيين.

-تحسين كل ما يشمل مؤسسة الإدارة البرلمانية وتطوير خدمات اللجان.

-الاستقطاب المستمر للرؤى والأفكار المشتركة لأعضاء البرلمان ، وكذلك استخدام اللجان البرلمانية ان كانت على المستوى الإقليمي والعالمي للشبكات البرلمانية.

وباستعراض ابرز المحاولات التي اضطلعت بها البرلمانات الدولية من اجل وضع مؤشرات لقياس مدى فاعلية البرلمانات في أداء دورها ، لابد من تسليط الضوء على بعض الشروط المهمة لتقييم حالة البرلمان ومستوى أدائه وهي كالتالي:

-تقديم إحاطة شاملة ودقيقة عن حجم الحالة المقاسة وجوانب الموضوع الذي يتم تقييمه بحيث يمكن تصنيف التغييرات والمواقف بشكل صحيح.

-تركز عملية التقييم على أهم الجوانب والأبعاد التي تشير إلى حالة الموضوع قيد التقييم ككل.

- ينبغي على تقييم الأداء ان يتسم بالوضوح أي يستخدم معايير تمثل مستويات الأداء المرغوب تحقيقها ومن المهم تكون هذه المعايير مدروسة وواضحة ، وأدوات تقييم يتم اختيارها بعناية لتحدد حجم الأداء الذي تحققه المؤسسة.

المطلب الثاني : معايير تقييم أداء البرلمانات العربية

اعتمدت المنظمة البرلمانية العالمية (الاتحاد البرلماني الدولي IPU) نموذجا لتقييم الأداء البرلماني. وهي أسئلة للتقييم الذاتي يجيب عليه النواب فيما يتعلق بأداء النواب وأداء البرلمان. ويتم الرد على هذه الأسئلة على مقياس من خمسة درجات. ، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الكمية ، ومن أجل تطوير مقياس للأداء البرلماني في الدول العربية ، يتم أخذ مزيج من التحليل الكمي والنوعي في الاعتبار في عملية التقييم. لبلورة مقياس الأداء البرلماني في الدول العربية يشمل المعايير التالية :

اولا: معيار القدرة التشريعية

البرلمان هو هيئة صنع القوانين ، فالوظيفة الأساسية له هي تشريع القوانين ، وترتبط القدرة التشريعية في المقام الأول باحتياجات المواطنين وثانيا بما يراه ممثلوهم في البرلمان من حاجات تنصب في الصالح العام

للمجتمع ، ولابد ان يتناسب عدد القوانين مع حاجات المجتمع التي يتم رصدها ، وكذلك مع عدد الحركات التي ترأى الدولة القيام بها كالاتفاقيات والمعاهدات وإلغاء القرارات السابقة وغير ذلك ، وتعتمد هذه العملية على المقارنة ما بين المدخلات (رصد الحاجات) و المخرجات (التصويت على القانون) (مجموعة باحثين ٢٠١٤، ٦)، ويتم تقييم القدرة التشريعية للبرلمان من خلال قياس مؤشرات عدد مشاريع القوانين المنجزة بالإضافة الى مقترحات القوانين المحالة من قبل أعضاء البرلمان و اللجان البرلمانية.

ثانيا : معيار الأداء الرقابي

جميع البرلمانات تتمتع بدرجة كبيرة من الرقابة على اعمال الحكومة وان كانت هذه الدرجة تختلف من نظام الى اخر. تعد الرقابة الاختصاص الثاني للبرلمان ، حيث يمتلك البرلمان الحق بفرض رقابته على اعمال السلطة التنفيذية ابتداء من إعطائها الثقة حتى انتهاء عملها بحجب الثقة عنها او استقالتها ، وتجد الرقابة البرلمانية أساسها في كون أعضاء البرلمان منتخبين من قبل الشعب ، وبالتالي فهو يحمل التعبير عن ارادته ومن واجباته ضرورة مراقبة السياسة العامة للدولة (المساعيد ٢٠١١، ٩١). ويتم تقييم الأداء الرقابي للبرلمان من خلال قياس مؤشرات الرقابة التي تتمثل بالاتي :

أ- **السؤال** : يقصد به الاستفسار والاستيضاح الذي يطلبه أي عضو من أعضاء البرلمان من الوزير لمسألة معينة ، والسؤال علاقة ثنائية بين عضو البرلمان والوزير ولا يتدخل فيها عضو آخر لذا فهي حق شخصي لعضو البرلمان الذي يجوز له ان يتنازل عنه او ان يحيله الى استجواب إذا لم يقتنع بإجابة الوزير عن السؤال (الخطيب ٢٠١١، ٣٨٣). والاسئلة قد تكون شفهية فتجيب عنها الحكومة فورا او تطلب تأجيل الجواب الى جلسة أخرى (المجذوب ٢٠٠٢، ٣٠٣). ويتأثر استخدام طريقة طرح الأسئلة البرلمانية بعوامل مختلفة ، مثل خبرة ومهارات النواب في كيفية صياغة الأسئلة للحصول على بيانات معينة ، ويمكن أن يستهدف استخدام مقترحات الأسئلة تدابير مختلفة لإدارة الأنشطة الحكومية في المجالات التي تقدم فيها مقترحات الأسئلة ، أو كمقدمة لتنفيذ الإصلاحات التشريعية الوطنية عندما تكشف الإجابات الوزارية عن عيوبها او عن خلل فيها (عباس ٢٠٢٢، ٣٩٣). ويكون قياس هذا المؤشر عن طريق مجموع الأسئلة البرلمانية الموجهة من الأعضاء البرلمانيين الى مسؤولين في السلطة التنفيذية.

ب- **الاستجواب** : هو العمل الذي يلزم بمقتضاه أحد اعضاء البرلمان الحكومة مجتمعة أو أحد أعضائها بتوضيح السياسة العامة للحكومة أو عمل معين يدخل في نطاق اختصاصها (التميمي ٢٠١٥، ٢٠). فهو استيضاح ينطوي على اتهامات أو انتقاد لأي عمل عام تقوم به الحكومة ، ويتم وضع الاستجواب باعتباره

الأداة الأخيرة لتحريك المسؤولية السياسية ، يليه سحب الثقة ، في حين ان الوسائل السابقة تشكل مرحلة جمع المعلومات ، فإن الاستجواب هو اهم واخطر هذه الوسائل لأنه يتضمن محاسبة وجزاء وبالمقارنة مع الوسائل الاخرى فهي لا تتضمن بالذات عنصر الجزاء وهو تحريك المسؤولية السياسية بسحب الثقة حيث ان عنصر الاستجواب شرطاً اساسياً لسحب الثقة ويعرفه البعض بأنه استفسار ينطوي على اتهام (الحلو ١٩٩٧، ٣٥٠). ويكون قياس هذا المؤشر من خلال مجموع طلبات الاستجواب المقدمة من قبل أعضاء البرلمان.

ج- **الاستضافة** : الاستضافة البرلمانية حق لعدد من اعضاء البرلمان في استضافة اعضاء السلطة التنفيذية (البديري ٢٠١١، ١١٢)، وطرح موضوع عام يتعلق بالسياسة الداخلية او الخارجية ومناقشتهم امام البرلمان، بهدف تصحيح مسار سياسة واداء السلطة التنفيذية . وتعد هذه الوسيلة في الفقه الدستوري من الوسائل الرقابية الهادئة في الجراء حوار بين البرلمان والحكومة حول موضوع معين من اجل تبادل الرأي والتعاون بينهما لتحقيق المصلحة العامة فضلاً عن أنه من ناحية أخرى يحقق للبرلمان هدفه في الرقابة البرلمانية ومعرفة سياسة الحكومة ، ومن جانب آخر يكشف للحكومة اتجاهات البرلمان في شأن المسألة المطروحة للمناقشة (الأحمد ٢٠٠٨، ٣٦٩). ان الاستضافة البرلمانية التي تنطوي على طرح موضوع عام للمناقشة كوسيلة رقابية يمتلكها البرلمان ، وهي تمثل مرحلة وسط بين السؤال والاستجواب البرلماني ، حيث يطلب عدد من اعضاء البرلمان استضافة رئيس الوزراء او الوزراء او من هم بدرجة وزير ، والاستيضاح يكون عن موضوع يتعلق بالسياسة الداخلية او الخارجية ومناقشته مناقشة حرة ومفتوحة من قبل من يشاء من اعضاء البرلمان ، وبذلك فان الاستضافة لا تتعلق بالمساءلة او الاتهام بل تتعلق فقط بتوضيع قضية معينة وعادة ما تنتهي بقرار يتضمن اغلاق باب المناقشة والانتقال الى جدول الاعمال (سلمان والحربي ٢٠١٦، ١١٥) . ويتم قياس هذا المؤشر من مجموع الاستضافات للمسؤولين التنفيذيين من قبل البرلمان.

د- **التحقيق** : هو عملية من عمليات تقصي الحقائق عن وضع معين في اجهزة السلطة التنفيذية تمارسه لجنة مؤلفة من عدد معين من اعضاء البرلمان للكشف عن مخالفة او مخالفات سياسية بوضع اقتراحات معينة كتحريك المسؤولية السياسية او اصلاح ضرر معين او تلافي اخطاء معينة وتعرض اعمالها على البرلمان في صورة تقرير (سلام ١٩٨٣، ١٢٠). فالهدف من استخدام هذه الوسيلة هو التأكد من سير الاعمال في مصالح الدولة بشكل سليم وتوضيح بعض القضايا التي تهم الرأي العام وتثير التساؤل عما اذا كانت ثمة تصرفات مشبوهة تتسع للمسؤولية للحكومة او التأكد من حدوث وقائع محددة وان يتوصل البرلمان الى الوقوف على حقيقة معينة عن طريق فحص عمل أو سياسة حكومية معينة (معمري ٢٠١٧، ٢٣٧). و

قد يلجأ البرلمان إلى آليات التحقيق البرلمانية باعتبارها وسيلة من وسائل الرقابة من خلال لجنة يتم تشكيلها لهذا الغرض، أو عن طريق تكليف إحدى اللجان النوعية القائمة للوقوف على حقيقة معينة تتعلق بنشاط الحكومة ، أو لتقصي الحقيقة عن الأوضاع الاقتصادية أو المالية أو الإدارية العامة للمؤسسة التي تم تشكيل اللجنة من اجلها ، أو لمعرفة مدى الالتزام بسيادة القانون أو الخطة أو الموازنة العامة ، خاصة إذا ما تشكلت فيما تقدمه الحكومة من معلومات وبيانات (البديري ٢٠١١، ١١٥).

ثالثا : معيار الوظيفة التمثيلية

تعد هذه الوظيفة من اهم وظائف البرلمان لأنها تنعكس على بقية الوظائف كصنع القوانين او الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ، ويعد القرب من المواطنين هو قاعدة الاختصاص التمثيلي التي يؤديها البرلمان حيث ان اعضاء البرلمان يمثلون الاختلافات القائمة في المجتمع وينقلون هذه الاختلافات الى الساحة السياسية التي يتم فيها التعبير عن مختلف الآراء حول الامور المحلية والوطنية ومناقشتها وصولاً الى ترجمة هذه النقاشات الى السياسات ، وهذا الأمر يتطلب تمثيل فعال اي أقامة حوار من قبل أعضاء البرلمان مع ناخبيهم بهدف فهم ارائهم وتطلعاتهم واستخدام الصلاحيات المعطاة لهم بحكم مناصبهم وترجمة كل ذلك بصورة (تشريع) ويتطلب الاختصاص التمثيلي بأن على اعضاء البرلمان أن يعودوا الى ناخبيهم لعرض انجازاتهم واشراكهم في الحوار لدراسة معاناة الناخبين حتى يمكن اعضاء البرلمان من تقديم خدماتهم لهم. ويمكن قياس هذا المعيار من خلال مؤشرات عدد الكتل في البرلمان و ومؤشر تمثيل النساء في البرلمان.

رابعا : معيار الشفافية

الشفافية هي تعبير حي عن التطبيق الأوسع لقيمة الصدق في حياتنا ، قبل أن تصبح مبدأ ومعيار لتقييم أداء المؤسسات الحكومية ، وخاصة البرلمان ، وعلاوة على ذلك ، فهي مبدأ لا يقتصر على الإعلانات المجردة للأنشطة والبرامج التي تنفذها المؤسسات ، بل هو دليل على نهج المسؤولين عن المؤسسة (عبد واخرون ٢٠١٩، ٧٤). يستند جوهر الشفافية إلى التدفق الحر للمعلومات التي تسمح للمعنيين بالاطلاع المباشر على العمليات والإجراءات والمعلومات المتعلقة بهذه المصالح وتوفر معلومات كافية لمساعدتهم على فهمها ومتابعتها ، ويجب أن تكون المؤسسات التي تعالج احتياجات الناس ومشاكلهم شفافة حتى تكون عادلة ، ويجب أن تعمل سيادة القانون وفقا لذلك ، وإصلاح المؤسسات الحكومية لجعلها أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة وشفافية هو ركيزة مهمة للحكم الرشيد . ولتقييم الشفافية في العمل البرلماني من خلال المؤشرات التالية:

-حضور المواطنين والإعلاميين للجلسات العامة

-البث التلفزيوني للجلسات

-نشر محاضر الجلسات

-نشر مقررات اجتماعات هيأة الرئاسة مع الكتل السياسية واللجان النيابية

-خامسا : معيار فاعلية البرلمان في الشؤون الخارجية

ان العالم يشهد نوعا من الدبلوماسية الجديدة وهي الدبلوماسية البرلمانية وزيادة دور البرلمانات في تعزيز العلاقات الخارجية ، فوجود الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية ، يساهم في تحقيق التعاون الدولي بشكل كبي في مختلف المجالات وخصوصا تبادل المعلومات التشريعية بين البرلمانات الوطنية وطرح أفكار تطور من الحياة النيابية خاصة عندما تجتمع تلك البرلمانات الوطنية تحت قبة برلمانية دولية تساهم في تقريب المسافات بينها (الصحاف ٢٠٠٨، ١٣). ولتقييم مدى فاعلية البرلمان في الشؤن الخارجية (الإقليمية والدولية) من خلال المؤشرات التالية:

-حضور اجتماعات اتحاد البرلمان العربي.

- حضور اجتماعات اتحاد البرلمان الدولي.

الخاتمة

يشمل تقييم الأداء للمؤسسة الرلمانية جميع الخطط والأنظمة ذات الصلة بالمؤسسة من أجل الحصول على صورة واضحة عن أداء المؤسسة ومستوى التقدم نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ويتطلب تقييم الأداء بعض المتطلبات الأساسية التي ترفع درجة التقييم إلى مستوى من الدقة والموثوقية ، وتساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تصحيح الانحرافات.

ان اهم أدوات التقييم لأداء البرلمان، تضم مجموعة من المبادئ والقيم التي يجب توفرها في البرلمان الديمقراطي، وهي: أولا، الإتاحة للجميع، بمعنى إمكانية الوصول إلى البرلمان، من خلال الوسائل المتاحة سواء التقليدية او الحديثة والإلكترونية، ومحاولة استطلاع رأي المواطنين والمخاطبين بالتشريعات، ثانيا، الخضوع للمساءلة، بمعنى أن يكون البرلمان وأعضاؤه خاضعين للمساءلة أمام الرأي العام، وأمام الناخبين، وذلك لضمان نزاهة الأداء واتباع قواعد السلوك البرلماني وعدم إساءة استخدام السلطات والصلاحيات والحصانة البرلمانية. ثالثا، أن يكون معبرا وممثلا عن المواطنين وفئات المجتمع وذلك من خلال انتخابات

حرة ونزيهة ودورية، متكافئة الفرص بين الجميع، بالإضافة إلى تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع المشاركة السياسية. رابعا، شفافية البرلمان، والانفتاح على المواطنين: بمعنى أن يكون برلمانا مفتوحا أمام المواطنين، وشفافا في أعماله، مثل علنية الجلسات وإذاعتها، وإتاحة الوثائق، وإتاحة مصادر المعرفة من خلال وسائل الإعلام والاتصال التقليدية والحديثة. خامسا، فعالية القدرات التشريعية والرقابية: لتمكين البرلمان وأعضائه من الأداء الفعال لوظائف التشريع والرقابة، وهو ما يتطلب أتباع منهجية لمساءلة الحكومة، وتزويد اللجان بالصلاحيات والموارد المناسبة، تعزيز قدرات الأعضاء، ووضع آليات للمشاورات المنتظمة. ومما سبق ذكره نستخلص: ترتبط فعالية البرلمانات بالصلاحيات الدستورية لها، وعلاقتها بالمؤسسة التنفيذية؛ فكلما كانت البرلمانات قوية كان النظام الديمقراطي قويا. ولعل أهم آليات تفعيل البرلمان هو تفعيل المحاسبة من خلال توفير كل الآليات والتدابير لضمان قانونية أعمال المسؤولين، ورقابة أعمالهم وسياساتهم باعتبارهم مسؤولين أمام البرلمان.

المصادر باللغة العربية

١- الأحمد ، حسام الدين . ٢٠٠٨ . النظام البرلماني والرئاسي (دراسة مقارنة) ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية.
٢- الأحمد ، وسيم حسام الدين . ٢٠٠٨ . الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي : دراسة مقارنة ، بيروت : منشورات الحلبي.
٣- أشكناتي ، محمد إبراهيم . ٢٠٠٦ . تقويم الأداء الوظيفي (مفاهيم وتطبيقات) ، الكويت.
٤- البديري ، حسن علي عبد الحسين . ٢٠١١ . "الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية "، المجلد ١ ، العراق : مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية.
٥- البشير ، محمد بن احمد موسى . ٢٠٢١ . البرلمان دراسة في المفاهيم والمبادئ والمعايير ، مصر : دار مصر للنشر والتوزيع.
٦- بن شمسة ، امال . ٢٠١٨ . الأداء البشري بالإدارة المحلية ، عمان : دار الكتاب الاكاديمي.
٧- التطوير البرلماني . ٢٠٠٣ . مذكرة عن سياسة الأمم المتحدة الإنمائي ، ابريل.
٨- التميمي ، جابر حسين . ٢٠١٥ . الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية : دراسة مقارنة ، الإسكندرية : منشأة المعارف.
٩- حسين ، فرح ضياء . ٢٠١٦ . اللامركزية وعواهنها في محاورة ، بغداد : دار الكتب والوثائق.
١٠- الحلو ، ماجد راغب . ١٩٩٧ . القانون الدستوري ، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية.
١١- الحميري ، عباس حسين ، وارزوقي عباس عبد . ٢٠١٨ . السياسات العامة ، ط٢ ، العراق – بابل : مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر.

١٢- الخطيب ، نعمان احمد . ٢٠١١ . الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط٧ ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع.
١٣- خيرجة ، ميلود . ٢٠١٤ . آليات الرقابة التشريعية : دراسة مقارنة ، القاهرة : دار الفكر والقانون.
١٤- داود ، محمد بدر . ٢٠١٧ . "(أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية) "، مجلة جامعة البعث ، المجلد ٣٩ ، العدد ٢٣.
١٥- الدوري ، عمر علي كامل . ٢٠١٣ . تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي ، بغداد : دار الدكتور للعلوم.
١٦- دوفرجيه ، موريس . ١٩٩٢ . المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة: جورج سعد ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
١٧- رأفت ، وحيد ، وايت إبراهيم . ٢٠١٢ . القانون الدستوري ، مصر : المطبعة العصرية.
١٨- الراوي ، خالد وهيب . ١٩٩٩ . إدارة المخاطر المالية ، عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع.
١٩- ربيع ، عمرو هاشم . ٢٠٠٩ . موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
٢٠- رحيم ، عمار ، وناجي مصطفى . ٢٠١٢ . مصطلحات و مفاهيم نيابية ، ط٢ ، بغداد : مجلس النواب دائرة البحوث والدراسات.
٢١- زهاوي ، سيروان . ٢٠١٥ . النظام البرلماني : دراسة مقارنة ، لبنان : مكتبة زين الحقوقية والأدبية.
٢٢- الزهيري ، احمد يحيى . ٢٠١٦ . الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، بغداد : دار السنهوري للنشر.
٢٣- سلام ، إيهاب زكي . ١٩٨٣ . الرقابة السياسية على اعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ، القاهرة : عالم الكتب.
٢٤- سلمان ، سمير داوود ، والحربي ، محمد حسب . ٢٠١٦ . الاطار الدستوري لسلطة رئيس الوزراء في النظام السياسي (دراسة مقارنة) ، بيروت : دار السنهوري.
٢٥- شاويش ، مصطفى . ٢٠٠٥ . إدارة الموارد البشرية – إدارة الافراد ، عمان : دار الشروق.
٢٦- شميت ، كارل . ٢٠٠٨ . ازمة البرلمانات ، ترجمة : فاضل جتكر ، بيروت : دراسات عراقية.
٢٧- شيحا ، إبراهيم عبد العزيز . ١٩٨٥ . أصول الإدارة العامة ، الإسكندرية : مؤسسة المعارف للطباعة والنشر.
٢٨- الصحاف ، عماد . ٢٠٠٨ . دور الاتحاد البرلماني في تعزيز العلاقات الدولية من خلال الدبلوماسية البرلمانية ، القاهرة : سلسلة دراسات برلمانية (بيت الخبرة البرلمانية).
٢٩- الظاهر ، نعيم إبراهيم . ٢٠٠٩ . الإدارة الإستراتيجية (المفهوم ، الأهمية ، التحديات) ، عمان : جدار للكتاب العالمي.
٣٠- عباس ، سجى فاضل . ٢٠٢٢ . الاستجواب في الرقابة البرلمانية ، المجلد ٢ ، العدد ٤ ، ج٢ ، العراق : مجلة الشرائع للدراسات القانونية.

٣١- عبد ، صفاء محمد ، واخرون . ٢٠١٩ . التأصيل الدستوري لمبدأ الشفافية : دراسة مقارنة ، المجلد ١٢ ، العدد ٤٢ ، العراق : مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية.
٣٢- عبد الرزاق ، كريم السيد احمد . ٢٠٢٠ . دور البرلمانات في دعم التطور الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة : الدروس المستفادة لمجلس النواب المصري (٢٠١٥-٢٠٢٠) ، مصر : جامعة الإسكندرية ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية.
٣٣- عبد القوي ، خيري . ١٩٨٩ . دراسة السياسة العامة ، الكويت : ذات السلاسل للطباعة و النشر والتوزيع.
٣٤- عبد اللطيف ، حميد ايمن ، واخرون . ٢٠١٧ . اساسيات إدارة الموارد البشرية ، مصر : كلية التجارة – جامعة القاهرة.
٣٥- عمران ، علي سعد . ٢٠١٦ . الحدود الدستورية لحل البرلمان – دراسة مقارنة ، عمان : دار الرضوان للنشر والتوزيع.
٣٦- عمران ، فارس محمد . ٢٠٠٨ . الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي : دراسة مقارنة ، بيروت : منشورات الحلبي.
٣٧- القريشي ، مدحت . ٢٠٠٩ . دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية ،عمان : دار وائل للنشر.
٣٨- قنديل ، اماني . ٢٠٠٨ . الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب.
٣٩- كارفيلد ، رايموند كيتيل .١٩٦٣ . العلوم السياسية ، ترجمة : فاضل زكي محمد ، ط٢ ، ج١ ، بغداد : مكتبة النهضة.
٤٠- الكرخي ، مجيد . ٢٠١٦ . تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية ، عمان : دار المناهج للنشر.
٤١- الكساسبة ، وصفي عبد الكريم . ٢٠١١ . تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات ، عمان: دار اليازوري.
٤٢- الكلالدة ، طاهر محمد . ٢٠٠٨ . تنمية و إدارة الموارد البشرية ، عمان : دار عالم الثقافة للنشر.
٤٣- كنعان ، علي عبد الفتاح . ٢٠١٤ . الاعلام البرلماني والسياسي ، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
٤٤- لبيب ، شائف محمد . ٢٠١٢ . الدليل التدريبي للقادة الإداريين في السياسة العامة ، صنعاء : مشروع استجابة اليمن.
٤٥- الليلة ، محمد كامل . ١٩٦٣ . النظم السياسية ، القاهرة : دار الفكر العربي.
٤٦- المجذوب ، محمد . ٢٠٠٢ . القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية.
٤٧- مجموعة باحثين . ٢٠١٤ . معايير تقييم أداء مجلس النواب ، بغداد : مجلس النواب – دائرة البحوث.
٤٨- المحمدي ، اية طه . ٢٠٢١ . ممارسة مجلس النواب العراقي لصلاحياته الدستورية بين النص والواقع (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير ، عمان ، جامعة الشرق الأوسط ، قسم القانون العام.
٤٩- المساعيد ، فرحان . ٢٠١١ . الرقابة البرلمانية على اعمال السلطة التنفيذية في النظام النيابي الأردني " دراسة مقارنة مع الأنظمة السياسية في كل من : إنجلترا ، مصر ، الكويت " ، عمان : دار وائل للنشر.
٥٠- المطيري ، مشعل جهز . ٢٠١٠ . تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية ، رسالة ماجستير ، الأردن ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الاعمال.

٥١- معمري ، عبد الرشيد . ٢٠١٧ . "لجان التحقيق البرلمانية في النظام الدستوري الجزائري" ، المجلد ٢ ، العدد ١ ، الجزائر : مجلة الحقوق و العلوم السياسية.
٥٢- منازل ، جمعية . ٢٠١٨ . سياسة الرقابة وتقييم الأداء المؤسسي ، السعودية : دليل سياسات.
٥٣- الهيتي ، خالد عبد الرحيم . ٢٠١٠ . إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي ، ط٣ ، عمان : دار وائل للنشر.

المصادر باللغة الإنكليزية

1- Albadry , Ammar Saadoon Salman . 2014 . Challenges to the Iraqi Parliments Functions in the Post Saddam Hussein Regime [tahadeat wadaef albarlaman aleraqi fe marhalat ma baed nedam Saddam Hussein] , Doctor of Philosophy , Universiti Utara Malaysia , December.
2- Commonwealth Parliamentary Association . 2006 . Recommended Benchmarks for Democratic Legislatures [almaaeear almuasa beha le alhaeat altashreaa aldemocratya] , , Revised and updated 2018.
3- David , Beetham . 2006 . Parliament and Democracy in the Twenty-first Century: A Guide to Good Practice [alparlaman w aldemuqratea fe alqern alhadi w aleshron : dalel llmomarsat aljaeada] , Inter-Parliamentary Union.
4- Denilson , Bandeira Coelho . 2015 . Measuring Parliaments: Construction of Indicators of Legislative Oversight [qeas albarlamanat : benaa muasharat alreqaba altashreaa] , Congres AFSP Aix.
5- Evaluating Parliament . 2008 . A Self-Assessment Toolkit for Parliaments [magmuat adawat altaqeeam althaty lilbarlamanat] , Inter-Parliamentary Union.
6- Guidebook on Strengthening the Representative Capacity of Legislatures . 2001 . “ Strengthening the Legislature - Challenges and Techniques “ [tazez alsulta altashreea – altahadeat w alteqaneat] , The National Democratic Institute for International Affairs in conjunction.
7- Ken , Coghill , Peter Holland , and Abel Kinyondo . 2012 . The functions of Parliament: reality challenges tradition [wadaef alparlaman : alwaqea eatahada altaqaled] , Vol. 27(2) , Australasian Parliamentary Review.
8- World , Bank Institute. 2013 . Parliamentary Strengthening Program [parnameg tazez alparlamanat] , http://wbi.worldbank.org/.wbi/Data/wbi/wbicms/files/
9- Wu , Donglin . 2009 . Measuring Performance in small and medium Enterprises in the information & communication technology industries [keas aladaa fe almouasasat alsaqera w almoutusta fe senaeat technologya almalomat w aletsalat].
10- Al-Ahmad, Hossam El-Din. 2008. *The parliamentary and presidential system (a comparative study)*, Beirut: Al-Halabi Legal Publications.
11- Al-Ahmad, Waseem Hossam El-Din. 2008. *Parliamentary oversight of the administration's work in the parliamentary and presidential system: a comparative study*, Beirut: Al-Halabi Publications.

12- Ashkenati, Muhammad Ibrahim. 2006. *Job performance evaluation (concepts and applications*), Kuwait.
13- Al-Badiri, Hassan Ali Abdul Hussein. 2011. "Parliamentary Oversight of the Executive Authority," Volume 1, Iraq: *Kufa Journal of Legal and Political Sciences*.
14- Al-Bashir, Muhammad bin Ahmed Musa. 2021. *Parliament: A Study in Concepts, Principles, and Standards*, Egypt: Dar Misr for Publishing and Distribution.
15- Bin Shamsa, Amal. 2018. *Human performance in local administration*, Amman: Academic Book House.
16- Parliamentary development. 2003. *United Nations Development Policy Note*, April.
17- Al-Tamimi, Jaber Hussein. 2015. *Interrogation as a means of parliamentary control over the executive authority: a comparative study*, Alexandria: Manshaet Al Maaref.
18- Hussein, Farah Zia. 2016. *Decentralization and its defects in dialogue*, Baghdad: Dar Al-Kutub and Documents.
19- Al-Helou, Majed Ragheb. 1997. *Constitutional Law*, Alexandria: University Press House.
20- Al-Himyari, Abbas Hussein, and Arzouki Abbas Abd. 2018. *Public Policies,* 2nd edition, Iraq - Babylon: Dar Al-Sadiq Cultural Publishing Foundation.
21- Al-Khatib, Noman Ahmed. 2011. *The Mediator in Political Systems and Constitutional Law*, 7th edition, Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
22- Khairja, Miloud. 2014. *Legislative oversight mechanisms: a comparative study*, Cairo: Dar Al-Fikr and Law.
23- Dawoud, Muhammad Badr. 2017. "(The impact of capital adequacy determinants on the performance of Syrian commercial banks)," *Al-Baath University Journal*, Volume 39, Issue 23.
24- Al-Douri, Omar Ali Kamel. 2013. *Evaluating banking performance*, conceptual and applied framework, Baghdad: Dar Al-Doctor Al-Ulum.
25- Duverger, Maurice. 1992. *Political institutions and the constitutional law of major political systems*, translated by: George Saad, Beirut: University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
26- Raafat, Wahid, Wyatt Ibrahim. 2012. *Constitutional Law*, Egypt: Modern Press.
27- Narrator, Khaled Wahib. 1999. *Financial Risk Management*, Amman: Dar Al-Maysarah for Publishing and Distribution.
28- Rabie, Amr Hashem. 2009. *Encyclopedia of electoral and parliamentary concepts and terminology*, Cairo: Center for Political and Strategic Studies.
29- Rahim, Ammar, and Naji Mustafa. 2012. *Parliamentary Terms and Concepts*, 2nd edition, Baghdad: House of Representatives, Department of Research and Studies.
30- Zahawi, Sirwan. 2015. *The Parliamentary System: A Comparative Study*, Lebanon: Zein Legal and Literary Library.
31- Al-Zuhairi, Ahmed Yahya. 2016. *The supervisory role of the Iraqi parliament after 2003*, Baghdad: Al-Sanhouri Publishing House.
32- Salam, Ihab Zaki. 1983. *Political oversight of the actions of the executive authority in the parliamentary system*, Cairo: Alam al-Kutub.

33- Salman, Samir Daoud, and Al-Harbi, Muhammad Hasab. 2016. *The constitutional framework of the prime minister's authority in the political system (a comparative study)*, Beirut: Dar Al-Sanhouri.
34- Shawish, Mustafa. 2005. *Human Resources Management - Personnel Management*, Amman: Dar Al Shorouk.
35- Schmidt, Karl. 2008. *The Crisis of Parliaments,* translated by: Fadel Gutker, Beirut: Iraqi Studies.
36- Shiha, Ibrahim Abdel Aziz. 1985. *Fundamentals of Public Administration*, Alexandria: Al Maaref Foundation for Printing and Publishing.
37- Al-Sahhaf, Imad. 2008. *The role of the parliamentary union in strengthening international relations through parliamentary diplomacy*, Cairo: Parliamentary Studies Series (House of Parliamentary Expertise).
38- Al-Zahir, Naeem Ibrahim. 2009. *Strategic management (concept, importance, challenges)*, Amman: Jedar International Book.
39- Abbas, Saja Fadel. 2022. *Interrogation in Parliamentary Oversight*, Volume 2, Issue 4, Part 2, Iraq: Al-Sharai' Journal for Legal Studies.
40- Abd, Safaa Muhammad, and others. 2019. *The Constitutional Rooting of the Principle* of Transparency: A Comparative Study, Volume 12, Issue 42, Iraq: Kufa Journal of Legal and Political Sciences.
41- Abdel Razzaq, Karim Al-Sayyid Ahmed. 2020. *The role of parliaments in supporting democratic development in emerging democracies: Lessons learned for the Egyptian House of Representatives (2015-2020*), Egypt: Alexandria University, Faculty of Economic Studies and Political Science.
42- Abdul Qawi, Khairi. 1989. *Study of Public Policy*, Kuwait: That Al Salasil Printing, Publishing and Distribution.
43- Abdel Latif, Hamid Ayman, and others. 2017. *Basics of human resources management*, Egypt: Faculty of Commerce - Cairo University.
44- Imran, Ali Saad. 2016. *Constitutional limits for dissolving Parliament - a comparative study*, Amman: Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution.
45- Imran, Fares Muhammad. 2008. *Parliamentary oversight of the administration's work in the parliamentary and presidential system: a comparative study*, Beirut: Al-Halabi Publications.
46- Al-Quraishi, Medhat. 2009. *Economic feasibility studies and evaluation of industrial projects*, Amman: Wael Publishing House.
47- Qandil, Amani. 2008. *The Arab Encyclopedia of Civil Society*, Cairo: Egyptian General Book Authority.
48- Carfield, Raymond Kittel. 1963. *Political Sciences*, Translated by: Fadel Zaki Muhammad, 2nd edition, Part 1, Baghdad: Al-Nahda Library.
49- Al-Karkhi, Majeed. 2016. *Evaluating performance in economic units using financial ratios*, Amman: Dar Al-Manhaj for Publishing.
50- Al-Kasasbeh, Wasfi Abdel Karim. 2011. *Improving the effectiveness of institutional performance through information technology*, Amman: Dar Al-Yazouri.

51- Al-Kalalda, Taher Muhammad. 2008. *Human Resources Development and Management*, Amman: World of Culture Publishing House.
52- Kanaan, Ali Abdel Fattah. 2014. *Parliamentary and Political Media*, Amman: Al-Yazouri Scientific Publishing House